

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥

بتقرير استثناء من أحكام لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر صحيحة القرارات الإدارية الصادرة بتفقيات أو بمنح علاوات أو إجراء تسويات للعاملين بالمؤسسات العامة التي كانت قائمة عند صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه إذا كانت قد صدرت قبل ١/٧/١٩٦٤ .

ويسرى هذا الحكم بالنسبة للقرارات سالفة الذكر على المؤسسات العامة التي أنشئت بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ إذا كانت هذه القرارات قد صدرت قبل ١/٧/١٩٦٥ .

ويشترط أن تكون القرارات المشار إليها قد صدرت مطابقة لأحكام القواعد القانونية السارية وقت صدورها في المؤسسة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٤٨ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين في المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليها ، النص الآتي :

” يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة إلى جميع العاملين في الشركة ، وذلك في ضوء المركز المالي للشركة وما حققته من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة في هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها . ويتعين في جميع الأحوال اعتماد قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة . وتمنح العلاوات الدورية السنوية في أول يناير التالي لانتهاؤ سنة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة سواء في ذات الشركة أو نقلا من شركة أخرى وذلك وفقا للفئات الواردة في الجدول المرفق “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر